

علاقة السياسة بالسوق في الجزائر: دراسة في أثر السياسات الحكومية على مسار تحرير الأسواق الوطنية.

د. تاحي طارق

أستاذ محاضر "ب"

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

ملخص المقال

نحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على علاقة التأثير الموجودة بين السوق والدولة في الجزائر خاصة في ظل وضع يسوده عولمة الأسواق الدولية وتحرير التجارة الدولية. حيث تهدف الدراسة إلى محاولة فهم السلوك السياسي للنخبة الحاكمة في الجزائر للتماشي مع مسار تحرير الاقتصاد الوطني وخصخصة القطاع العام.

وقد استنتجت الدراسة إلى أن الاعتماد المفرط للجزائر على الربيع النفطي سبب أساسي في متانة وقوة تأثير الدولة (السياسات الحكومية) على السوق، إذ تسيطر النخبة الحاكمة على القطاع النفطي وتحول دون خصخصته، كما تتحكم هذه النخبة في طريقة توزيع الجباية النفطية على مختلف مكونات المجتمع بما يتماشى مع أهدافها والمتمثلة في الحفاظ على الوضع القائم.

The Abstract

In this paper we focus on appearing the influence relationship between market and state in Algeria during the globalization and free markets era. The target is to comprehend the political behavior of political elites that aim to control the process of freer national economy and privatization of public assets.

The paper conclude that Algeria dependency on oil revenue present an significant cause which explain the strong influence of politics on market, even the political elites still control the oil sector and struggle against its privatization. Adding that this elites control the way oil revenues is distribute in Algerian society which assure their interests and keeping of the *status-quo*.

مقدمة

يعد موضوع السياسة والسوق من بين أهم المواضيع التي تحدد طبيعة العلاقة بين الثروة والسلطة في الجزائر. إذ يرى أغلب المراقبين للشأن الجزائري بأن فترة الإصلاحات الاقتصادية التي امتدت من نهاية ثمانينات القرن الماضي إلى غاية بداية الألفية الجديدة مثلت مرحلة جد أساسية في تحديد طبيعة هذه العلاقة. حيث امتازت هذه المرحلة بتخلي الجزائر عن نهج الاقتصاد الموجه والتحول نظام "اقتصاد السوق"، وتستوجب المرحلة الجديدة ضرورة تبني الدولة لخيار تحرير الأسواق الوطنية، الخصخصة وكذا تراجع سيطرة الدولة على الاقتصاد.

وقد تزامنت هذه الإصلاحات مع الضغوطات التي مارسها المؤسسات الاقتصادية الدولية على الدول النامية والاشتراكية سابقا بما فيها الجزائر في إطار إجماع واشنطن قصد دفع هذه الدول نحو إضعاف تأثير السياسات الحكومية على اقتصاديات هذه الدول وهذا من خلال العمل تسريع وتيرة الإصلاحات والاندماج ضمن النظام

الاقتصادي الدولي دون الأخذ بعين الاعتبار المصلحة الوطنية في مجال تنافسية الاقتصاديات القومية. لقد أدت هذه الإصلاحات في أغلب هذه الدول إلى نتائج وخيمة على شعوب هذه الدول، إذ ارتفعت نسب الفقر، شيوع اليأس الاجتماعي، تراجع الدخل الفردي... الخ

تحاول هذه الدراسة مناقشة العلاقة بين السوق والدولة من خلال الإشكالية التالية: هل يمكن الجزم حقيقة أن مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق أدت إلى نهاية سيطرة السياسات الحكومية على السوق في الجزائر؟.

ومحاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة نضع الفرضية التالية: يمثل اعتماد الاقتصاد الجزائري على الريع النفطي أهم محدد في فهم العلاقة المتينة بين السوق والدولة في الجزائر. سنحاول مناقشة هذه الإشكالية من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

- علاقة السوق بالسياسة في فترة الإصلاحات الاقتصادية (الاقتصاد السياسي للإصلاحات)
- أوجه السياسات الحمائية في الجزائر
- معوقات تحرير وخصخصة الاقتصاد الجزائري

علاقة السوق بالسياسة في فترة الإصلاحات الاقتصادية (الاقتصاد السياسي للإصلاحات في الجزائر)
تلعب السياسات الحكومية دورا مؤثرا على الأسواق الوطنية في ظل بيئة اقتصادية تتسم بعولمة الأسواق، حيث تعتبر السياسات الحكومية بمثابة الضامن لقواعد المنافسة التامة وعدم التمييز أو التفضيل بين الشركات الوطنية والأجنبية وهذا من خلال القوانين التي تسنها في هذا الإطار. كما أنها تمثل في نفس الوقت فاعلا حيويا لضمان الاستقرار الاقتصادي من خلال تفادي الوقوع في أزمات مالية والتي تقع عادة بفعل التنقل الكثيف وغير المتحكم فيه لرؤوس الأموال الساخنة والتي عادة ما تكون بين الشركات الفرعية والشركة الأم. كما تهدف السياسات الحكومية عادة إلى حماية الأسواق الوطنية من الأخطار الاقتصادية الخارجية كالإغراق، صدمات التصدير والتي من شأنها أن تحدث ضررا على القدرة التنافسية للقطاعات الوطنية.

جاءت الإصلاحات الاقتصادية مع الظروف الأزمة المالية والتي تميزت بتراجع سعر صرف الدولار المتزامن مع تراجع سعر البترول في السوق الدولية نهاية ثمانينات القرن الماضي. حيث أدى تراجع أسعار النفط إلى انكماش الاقتصاد الجزائري، إذ تشير الإحصائيات أن قيمة الصادرات تراجعت بـ 55.5% في الفترة الممتدة من 1984 إلى 1987، كما تراجعت قيمة الواردات بـ 54% في نفس الفترة⁽ⁱ⁾.

أما على الصعيد الدولي، فقد شهدت هذه الفترة ظهور بوادر أفول الأنظمة الاشتراكية وبداية فترة الإصلاحات السياسية والاقتصادية (على غرار إصلاحات الغلاستوتس Glasnost والبروسترايكا Perestroika التي عرفها الاتحاد السوفيتي سنة 1985)، فمع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات توجهت أغلب الأنظمة الاشتراكية نحو تبني إصلاحات اقتصادية قصد التحول من نمط التخطيط إلى "اقتصاد السوق".

يمكن تقسيم الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي إلى شكلين متناقضين من الإصلاحات:

1- إصلاحات نابعة من إرادة وطنية النظام السياسي في تبني الإصلاح الاقتصادي: وهي الفترة التي شهدت تأثير ملموس للسياسة على توجهات الإصلاح الاقتصادي، فقد دفعت المعطيات الداخلية والدولية الحكومة الجزائرية آنذاك إلى الشروع في إدراج إصلاحات اقتصادية وسياسية⁽ⁱⁱ⁾، فقد قام الرئيس الجزائري آنذاك الشاذلي بن جديد

بتأسيس لجنة خبراء (تظم اقتصاديين، علماء الاجتماع، مختصين في القطاع النقدي، والقطاع الصحي، وكذا مختصين في مجال الأمن) عكفت من فيفري 1986 إلى جويلية 1987 على إيجاد حلول للأزمة التي كانت تمر بها الجزائر، كما عملت على بلورة مشاريع الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الحكومة الجزائرية لاحقا سنة 1988. وقد دفعت أحداث أكتوبر 1988 بالحكومة الجزائرية إلى بعث حزمة إصلاحات سياسية وهذا بالموازاة مع الإصلاحات الاقتصادية التي أطلقت سابقا، وكانت تهدف أساسا إلى ضمان انفتاح أكثر للنظام السياسي وهذا من خلال إطلاق تجربة التعددية الحزبية. لقد كانت الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر نهاية الثمانيات من القرن الفارط⁽ⁱⁱⁱ⁾، بمثابة بداية القطيعة مع النظام الاشتراكي وهذا من خلال التخلي على اقتصاد التخطيط وتوجيه الاقتصاد الوطني نحو "النظام اللبرالي". تضمنت هذه الإصلاحات التراجع عن سياسات مركزية التخطيط والتأميم والتحول نحو الخصخصة وتوزيع الأراضي المؤممة.

2- إصلاحات نابغة من قوى وفواعل خارجية المتمثلة أساسا في المؤسسات المالية الدولية والتي كانت تمثل آنذاك فواعل أساسية لتنفيذ مشروع إجماع واشنطن WASHINGTON CONINCUS. فقد تميزت فترة بداية التسعينات من القرن الماضي تفاقم تبعات الأزمة الاقتصادية في الجزائر إلى حد عجز الخزينة العمومية في تغطية تكاليف استيراد السلع الإستراتيجية. كما عجزت الحكومة الجزائرية آنذاك على الوفاء بتعهداتها في تسديد خدمات الديون المترتبة عن القروض التي منحتها البنوك الخاصة للجزائر^(iv)، فقد ارتفعت نسبة خدمة الدين من صادرات السلع والخدمات من 66% سنة 1990 إلى 86% سنة 1993^(v).

لقد أرغمت الظروف الاقتصادية المتأزمة الحكومة الجزائرية في أفريل 1994 قبول الالتزام بمشروع التصحيح الهيكلي (يتضمن التصحيح الهيكلي: تحرير التجارة الخارجية، إنشاء سوق للصرف الأجنبي ما بين البنوك، تحرير الأسعار وإلغاء الدعم، خصخصة الشركات العمومية في القطاعات التنافسية، إعادة هيكلة القطاع البنكي، توسيع مجال الضريبة على القيمة المضافة والحد من الإعفاءات) الذي فرضه صندوق النقد الدولي مقابل منح الجزائر لقروض وصلت إلى 1 مليار دولار و500 مليون دولار كتمويل استثنائي لدعم ميزان المدفوعات، وقد تكفل بهذا التمويل الاستثنائي كل من البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي واليابان^(vi). وكنتيجة لمتطلبات تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي وتحت ضغط المؤسسات الدولية تبنت الجزائر حزمة أولى من التدابير والإصلاحات الرامية إلى بعث مسار خصخصة القطاعات العمومي^{vii}. وقد تميزت هذه التدابير بأنها جذرية ومتسارعة، إذ يمكن وصفها بإصلاحات "العلاج بالصدمة"^(viii) Shock Therapy. فقد أدى التوجه المتسارع لخيار "اقتصاد السوق" إلى خصخصة ما يقارب 1000 مؤسسة عمومية في مدة أربع سنوات فقط (الفترة الممتدة من 1994 إلى 1998) من بينها 500 مؤسسة عمومية تم خصصتها دفعة واحدة سنة 1995^(ix). وقد ترتبت عن هذه السياسات

450 ألف عامل عن العمل. أما الحزمة الثانية من قوانين الخصخصة^(x)، فقد كانت بين سنتي 1995 و2001،

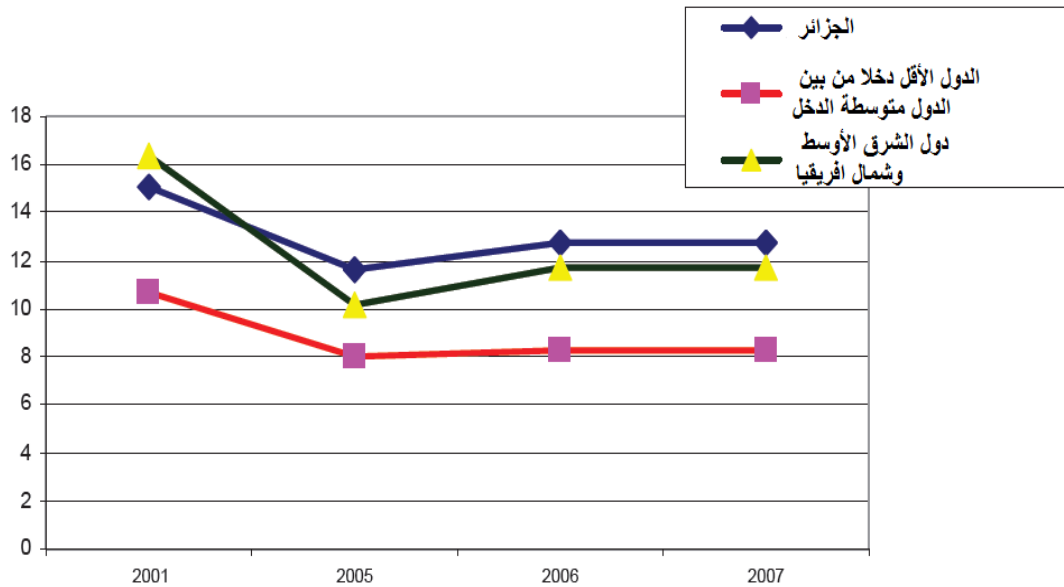
وكان من بين أهم تبعات هذه المرحلة الإعلان عن خصخصة 910 مؤسسة عمومية جديدة مع حلول شهر نوفمبر لسنة 2000^(xi).

أوجه السياسات الحمائية في الجزائر:

يعد الاقتصاد الجزائري من بين أكبر الاقتصاديات الاشتراكية سابقا المحافظة على سياسة الحماية الاقتصادية، خاصة منذ بداية الألفية، والتي تزامنت مع عودة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وتسديد

الجزائر لديونها الخارجية، والتي كانت سببا مباشرا في تبني سياسات التصحيح الهيكلي سنوات التسعينات، إذ يشير تقرير تمكين التجارة الدولية لسنة 2014 إلى أن ارتفاع التعريفات الجمركية تجاه الواردات نحو الجزائر يمثل معوقا أساسيا لتراجع تحرير السوق الوطنية، إذ يشارك هذا العامل بقيمة 20,8 من إجمالي المعوقات^(xii). وبالعودة إلى بداية تسعينات القرن الماضي وتجاوبا مع ضغوط المؤسسات الدولية المتعلقة بتنفيذ سياسات التصحيح الهيكلي، وجدت الحكومة الجزائرية نفسها ملزمة سنوات التسعينات في التخلي على سياستها الحمائية بوتيرة متسارعة، فقد ألغت الكثير من الحواجز غير الجمركية (التخلي على نظام الحصص في الاستيراد) كما تراجعت الحواجز الجمركية المفروضة على السلع المستوردة، حيث تشير الإحصائيات إلى تراجع مؤشر تقييد التجارة الخارجية Trade Restrictiveness Index للجزائر من قيمة 10 إلى 07 سنة 1998^(xiii). ومع حلول الألفية الجديدة وتزامنا وارتفاع أسعار النفط استطاعت الجزائر تسديد ديونها الخارجية الأمر الذي أعطى الانطباع أن الجزائر خرجت من مرحلة فصل السياسة عن السوق (Deregulation) والتي فرضتها الظروف الاقتصادية الصعبة وضغوطات المؤسسات الدولية وانتقلت إلى مرحلة عودة سيطرة السياسة على السوق. إذ تشير إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة أن نسبة التعريفات الجمركية الكلية التي تفرضها الجزائر على الواردات قد وصلت إلى 18,6% وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع ما تقتضيه شروط اقتصاد السوق. وتفصيلا حسب السلع نجد 23,3% هي قيمة التعريفات المفروضة على السلع الزراعية و17,8% تمثل قيمة التعريفات المفروضة على السلع الأخرى (بما فيها السلع المصنعة)^(xiv).

الشكل رقم 01: تطور مقياس إجمالي القيود الجمركية (معبّر عنها بالنسبة المئوية %)



المصدر: Philippe Barbet, Said Souam, Fatiha Talahite, Enjeux et impacts du processus d'adhésion de l'Algérie à O.M.C, Centre d'économie de l'université paris nord, 2009

يشير الشكل رقم 01 إلى ارتفاع الحواجز الجمركية (معبّر عنها بمؤشر قيود التجارة الخارجية) أمام التبادل الخارجي وهذا بالمقارنة مع بقية الدول (كدول المغرب العربي والشرق الأوسط) وكنتيجة لارتفاع هذه الضرائب

انتعشت نسبة عائدات الضرائب على التجارة الخارجية، حيث يعتبر دور الجباية الجمركية مهم جدا في نمو الإيرادات العامة للدولة. تشير الإحصائيات إلى أن الجباية الجمركية شاركت بنسبة فاقت 30% في الناتج الداخلي الخام الجزائري في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2011^(xv). هذه الإحصائيات تدفعنا إلى تسليط الضوء على الآثار الاقتصادية للتفكيك الجمركي، حيث عادة ما تؤدي سياسات تحرير التجارة في الدول النامية والاشتراكية سابقا (بما فيها الجزائر) إلى خسارة مداخيل مالية معتبرة جراء التكيف مع قواعد التجارة الحرة، وهي المداخيل التي كانت تحقق بفضل التعريفات الجمركية المرتفعة التي كانت تفرضها هذه الدول في فترة الحماية الاقتصادية. ففي سنة 1990، مثلت التخفيضات الجمركية ما يعادل 30% من مجموع المداخيل الجبائية لـ 25 دولة نامية (وهي قيمة مرتفعة مقارنة بحجم التبادل التجاري الخارجي المتواضع لهذه الدول)، ما يمثل 2% من مجموع المداخيل الجبائية للدول المصنعة^(xvi). وبالتالي فإن الدول النامية هي الأكثر تضررا من عملية التفكيك الجمركي، إذ يعتبر جوزيف ستيغلitz J.Stiglitz في كتابه "تجارة عادلة للجميع" Fair Trade for All أن جولة الدوحة للمنظمة العالمية للتجارة ركزت على إصلاح التجارة العالمية كون أنها ستسمح بتوزيع أفضل لفوائد التجارة الدولية بالمقابل فقد تجاهلت قضية اقتسام تكاليف وأعباء التكيف والتحول (التصحيح الهيكلي) في الدول النامية Adjustment Costs على جميع الدول بما فيها الدول المصنعة^(xvii).

معوقات تحرير وخصخصة الاقتصاد الجزائري:

لقد تعددت المسببات الكامنة وراء مواصلة الاقتصاد الجزائري -بطريقة أو بأخرى- في تبني سياسات اقتصادية حمائية، إلا أنه لا تختلف أغلب الدراسات حول هذا الموضوع في أن الدوافع السياسية للنخبة الحاكمة في الجزائر هي من تدفع نحو هذا الاختيار. ترى Isabelle Werenfels^(xviii) أن أسباب محدودة الخصخصة القطاع الصناعي في الجزائر مرتبط بثلاث اعتبارات^(xix):

1- غياب إرادة سياسية واضحة تجاه خصخصة القطاع العمومي في الجزائر: وهذا بالرغم من قناعة النظام السياسي الجزائري (من خلال الخطاب السياسي) بضرورة دفع الاقتصاد الوطني نحو الخصخصة. تعكس هذه الازدواجية بين الخطاب والتطبيق تعكس وبجلاء افتقاد الجزائر لإستراتيجية اقتصادية واضحة للخصخصة. ولعل من بين المعوقات التي تحد من مسار الخصخصة في الجزائر مشكل العوائق البيروقراطية.

2- الاعتماد المفرط على الربيع النفطي: إن ثمة تباين كبير بين مسار خصخصة القطاع النفطي والقطاعات الاقتصادية غير النفطية، إذ يعد ومنذ بداية تسعينات القرن الماضي خصخصة القطاع النفطي من المسائل الحساسة وهذا لما يمثل هذا القطاع من أهمية اقتصادية وسياسية للبلد وللنظام السياسي بصفة خاصة، حيث يمثل النفط 98.5% من إجمالي صادراتها و48% من إجمالي القيمة المضافة، كما يشارك القطاع النفطي بـ 20% من إجمالي الثروة الوطنية وتساهم عائداته بـ 80% من العائدات المالية للاقتصاد الجزائري^(xx).

وعلى هذا الأساس يمكن أن تؤدي خصخصة هذا القطاع إلى تفويض سيطرة الدولة على هذا القطاع من حيث فقدان سيطرة النظام السياسي للدور التوزيعي لعائدات الربيع. كما تؤدي سياسات الخصخصة الكلية لهذا القطاع إلى فتح المجال لسيطرة القوى الأجنبية (من خلال الشركات النفطية الأجنبية المحتكرة) على سياسات الإنتاج والتصدير وطريقة التوزيع. كما أن تراجع دور الدولة لدورها التوزيعي للربيع النفطي لصالح قوى

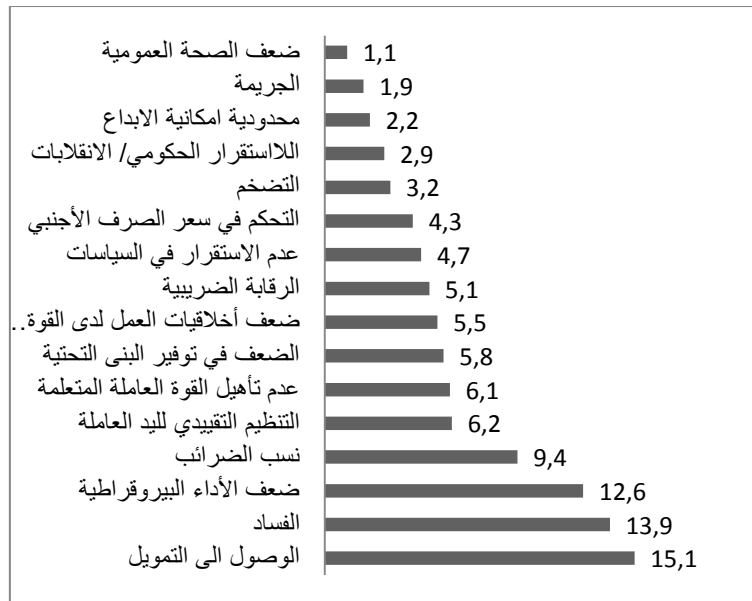
السوق الحرة سيؤثر سلبا على توازنات القوى في النظام والمجتمع الجزائري على حد سواء، الأمر الذي سيجعل من للاستقرار السياسي واجتماعي أمرا حتميا وقوعه. وعليه يمكن أن يفسر توجه الجزائر لخصخصة القطاعات الاقتصادية غير النفطية مقابل إحكام السيطرة السياسية على قطاع النفط على أن هذا الأخير بمثابة قطاع سيادي يتوقف عليه استقرار وتوازن النظام السياسي الجزائري بمختلف تشكيلاته.

3- المتغير الإيديولوجي: محدودية الخصخصة مرتبطة بالإيديولوجية الوطنية التي تتبناها النخب السياسية الجزائرية مع نهاية الحقبة الاستعمارية والتي نتج عنها بناء توجه وطني معادي للقطاع الخاص وللاستثمارات الأجنبية. وقد مثلت هذه الإيديولوجية ركيزة أساسية للترويج للخطاب السياسي الجزائري في فترة الاشتراكية والذي تميز بمعاداته للبرالية والتحرير التجاري والاقتصادي.

ولا يقتصر الأمر فقط على الربع النفطي كسبب في تراجع الخصخصة وتحرير الأسواق، بل يرتبط الأمر كذلك إلى وجود عوائق كبيرة تحول دول تطوير ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر، حيث تعد السياسات الحكومية من بين أهم العوامل التي تحدد شكل وطبيعة أنشطة الأعمال في أي دولة.

الشكل رقم 02: أهم العوامل التي تعيق ممارسة أنشطة الأعمال بالجزائر

(نصيب كل متغير بـ%)



المصدر: World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2014-2015

يشير تقرير التنافسية الدولي 2014-2015 أن معظم العوائق التي تعيق ممارسة أنشطة الأعمال بالجزائر هي بالدرجة الأولى معوقات سياسية مرتبطة بغياب الإرادة السياسية للنخبة الحاكمة في الجزائر في مجال فتح وتسهيل مناخ أنشطة الأعمال. حيث تعتبر صعوبة الوصول إلى تمويل، نقشي ظاهرة الفساد بشتى أشكاله، ضعف الأداء البيروقراطي، ارتفاع نسب الضرائب المفروضة على المؤسسات والشركات الناشطة، الضعف في توفير البنى التحتية، التحكم في سعر الصرف وتعاضم الرقابة الضريبية من بين أهم العوائق الاقتصادية التي تحول دون

تطوير مناخ أنشطة الأعمال في الجزائر والتي تحول دون استقطاب الاستثمارات المباشرة. ترتبط هذه المعوقات أساسا باعتبارات سياسية محضة والهادفة إلى مواصلة النظام السياسي السيطرة على الاقتصاد.

يعود سبب صعوبة الوصول إلى تمويل المشاريع سيطرة البنوك الحكومية والعمومية على السياسية النقدية والمالية، إذ تسيطر ستة 06 بنوك حكومية فقط على 90% من إجمالي الأصول البنكية مع العلم أن ثمة 25 بنك في الجزائر من بينهم ستة 06 بنوك أجنبية^(xxi) (ما يدل على محدودية تحرير الأسواق المالية في الجزائر). وتتميز سياسات البنوك العمومية في تعاملها مع الشركاء الاقتصاديين (شركات ومؤسسات) بغياب المرونة والفعالية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم العجز في تمويل المشاريع الاقتصادية والذي أضحى بدوره أهم عامل في تراجع أنشطة الأعمال في الجزائر.

كما يمثل الفساد أهم ثاني سبب في إعاقة أنشطة الأعمال بالجزائر حيث سجل مؤشر الفساد للجزائر قيمة 36/100 محتلة المرتبة 100 عالميا من بين 175 دولة والمرتبة 12 عربيا^(xxii). ويعبر تفشي الفساد في الجزائر عن مواصلة غياب الشفافية في تسيير وتوزيع موارد الربح النفطي والذي عادة ما تكون من صلاحيات النظام السياسي.

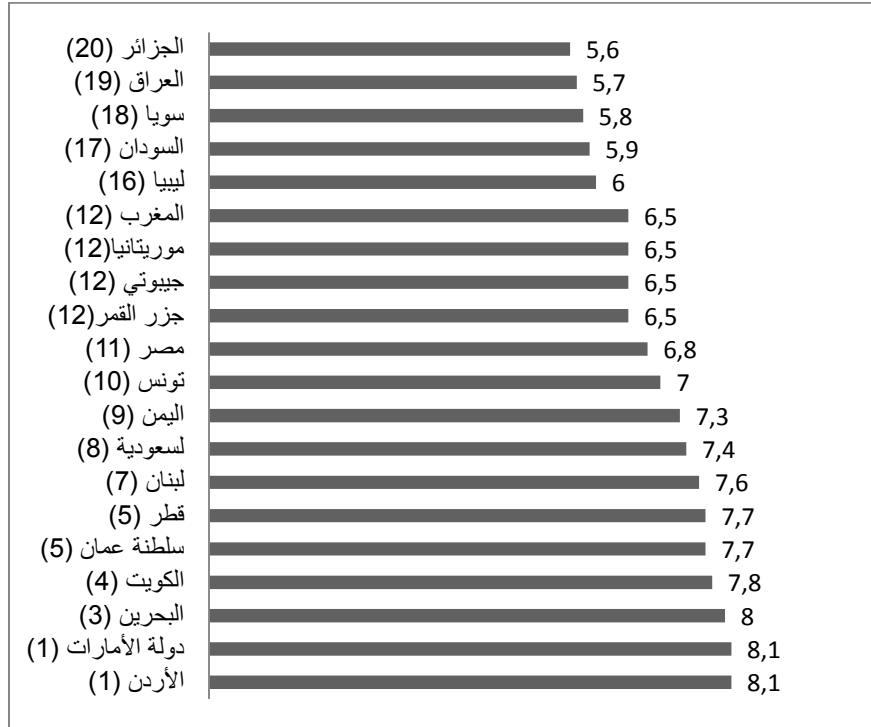
يعكس ضعف الأداء الاقتصادي وبجلاء غياب إرادة سياسية واضحة في تبني خيار اللامركزية في اتخاذ القرار، حيث أن تمركز اتخاذ القرار في يد الوزارات أو المؤسسات والهيئات الحكومية المتواجدة في العاصمة سيؤدي إلى غياب المرونة في الممارسة البيروقراطية وسيحول دون ضمان استقطاب الاستثمارات، خاصة إذا ما علمنا أن مساحة البلد تتجاوز 2 مليون كيلومتر مربع وأن المسافة بين العاصمة الجزائر وأقصى نقطة في الحدود الجنوبية تتجاوز 3000 كيلومتر.

ويعد ارتفاع نسبة الضرائب، الرقابة الضريبية، ارتفاع نسبة التضخم والتحكم في سعر الصرف من بين العوامل التي تدل على محدودية التحرير التجاري والنقدي بصفة خاصة والاقتصادي عامة. وعلى هذا الأساس لا يمكن بحال من الأحوال التسليم والجزم بأن الجزائر قد تبنت حقيقة نموذج اقتصاد السوق وأن الاقتصاد الجزائري قد أضحى معولم ومندمج ضمن الاقتصاد العالمي اللبرالي، حيث مازالت الدولة (بالمعنى السياسي للمصطلح) تسيطر على السوق والاقتصاد في الجزائر.

كما يعد عامل تراجع الحرية الاقتصادية في الجزائر من بين أهم العوامل التي تحول دون تحسين مناخ الأعمال في الجزائر، حيث تشير إحصائيات المنتدى الاقتصادي العالمي أن مؤشر الحرية الاقتصادية^(xxiii) تراوح بين 3,9 (وهي القيمة التي سجلت سنة 1990 والتي تعد أدنى قيمة بين سنتي 1980 و2012) و5,8^(xxiv) (وهي أعلى قيمة للمؤشر والتي سجلت سنة 2005).

وبالمقارنة مع الدول العربية نجد أن حجم الحرية الاقتصادية في الجزائر جد متراجع، حيث صنف التقرير السنوي للحرية الاقتصادية لسنة 2014 الجزائر في المرتبة 20 والأخيرة من حيث حجم الحرية الاقتصادية في الدول العربية (أنظر الشكل رقم 03).

الشكل 03: تصنيف الحرية الاقتصادية للدول العربية لسنة 2012 (بالقيمة والترتيب)



المصدر: التقرير السنوي لسنة 2014 للحرية الاقتصادية في العالم العربي.

وتفصيلا في مؤشر الحرية الاقتصادية (حسب الجدول رقم 01) نجد أن الجزائر قد احتلت المرتبة 22 والأخيرة عربيا في مؤشر حجم الحكومة (وقد سجلت قيمة 3.9)، هذا ما يدل أن الحكومة تتدخل بشكل كبير في الشؤون الاقتصادية للدولة وتحول في أغلب الأحيان دون إضفاء الحرية الاقتصادية. كما تحتل الجزائر المرتبة 14 عربيا في تصنيف مؤشر القانون التجاري والاقتصادي وضمان حقوق الملكية، ويعكس هذا المؤشر يعكس التمييز الحاصل في القوانين التجارية الجزائرية. كما تعرف الجزائر تقييدا كبيرا في مجال تحرير التجارة الدولية، حيث احتلت المرتبة 21 عربيا في مؤشر حرية التجارة الدولية.

الجدول رقم 01: المؤشرات المتحركة في الحرية الاقتصادية في الجزائر

حجم الحكومة		القانون التجاري والاقتصادي وضمان حقوق الملكية		الوصول إلى الأموال الصحيحة		حرية التجارة الدولية		قانون الانتماء والعمل والمشاريع التجارية	
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
22	3.9	14	5.9	13	7.7	21	4.7	15	06

المصدر: مؤسسة فريديش ناومان من أجل الحرية، مؤسسة البحوث الدولية، معهد فريزر، الحرية الاقتصادية في الوطن العربي لسنة 2014.

الخلاصة والاستنتاجات

من خلال ما تقدم يمكن الخروج بجملة من الاستنتاجات:

- الخطاب السياسية الجزائري يتناقض والسياسات المنتهجة في مجال تحرير الأسواق، ففي حين يروج بأن الجزائر قد اندمجت كليا مع "اقتصاد السوق" نجد أن الحكومة الجزائر مازالت تحافظ نسبيا على سيطرتها في مجال تحرير التجارة الخارجية، تحرير تنقل رؤوس الأموال، الاستثمار الأجنبي المباشر.

- إن مواصلة الجزائر بطريقة أو بأخرى في الحمائية الاقتصادية أدت إلى مناعة قوية في مواجهة الأزمات المالية العالمية وهذا كون أن المنظومة المالية مازالت بعيدة كل البعد عن الاندماج في الأسواق المالية العالمية^{xxv}. إلا أنه وبالمقابل فشلت الحكومات الجزائرية المتعاقبة الاستثمار في سياسات الحمائية في بناء اقتصاد وطني قوي ومنافس للاقتصاديات الدولية، حيث يشير تقرير منتدى الاقتصاد الدولي أن ترتيب الاقتصاد الجزائري لمؤشر التنافسية العالمي^{xxvi} لسنتي 2014 و2015 هي 79 وهذا بقيمة 4.08^{xxvii}. فقد أخفقت أغلب السياسات الاقتصادية في إيجاد ميزة نسبية للقطاعات الاقتصادية والتي تؤهلها لترويج السلعة الجزائرية على الصعيد الدولي.

- يعد مواصلة الاعتماد المفرط على الريع النفطي من بين أهم العوامل التي تقوي وتمتن العلاقة بين السياسة والسوق في الجزائر، إذ تقتصر الخطط الاقتصادية على الدور التوزيعي للريع عوض البحث عن بدائل تدفع الاقتصاد الوطني نحو خيار الإنتاجية. وعلى هذا الأساس فإن فك العلاقة القوية الموجودة بين السياسي والسوق يتوقف إما على تراجع أسعار النفط وتراجع المداخل النفطية والتي ستؤثر سلبا على الدور السياسي في توزيع الريع، أو على التوجه نحو الاقتصاد المنتج والذي سيتيح فرص كبيرة في تعاضد دور السوق في التوزيع على حساب النخب السياسية الحاكمة.

الهوامش:

- (i) Philippe Barbet, Said Souam, Fatiha Talahite, **Enjeux et Impacts du Processus d'adhésion de L'Algérie à L'O.M.C.**, Paris :Centre d'économie de l'Université Paris Nord (C.E.P.N), Document de Travail du C.E.P.N, N°2009-05, P.04.
- (ii) شهدت الجزائر في تلك الفترة تصاعدا لوتيرة الاحتجاجات الاجتماعية والتي تزامنت مع الأزمة الاقتصادية، وقد عرفت هذه الاحتجاجات أوجها في أحداث 5 أكتوبر 1988. كما شهد العالم في تلك الفترة بروز البوادر الأولى لنهاية الحرب الباردة وهذا من خلال تبني الاتحاد السوفيتي لإصلاحات اقتصادية وسياسية "غلاسنوست" و"بروسنرايكا".
- (iii) **الإصلاحات الاقتصادية:** تمثلت إصلاحات القطاع الزراعي والفلاحي في إعادة توزيع الأراضي الزراعية المؤممة في فترة "الثورة الزراعية". كما انطلقت الحكومة الجزائرية بخصخصة الشركات العمومية وهذا من خلال إصدار قانون "استقلالية الشركات". إلا أن التوجه نحو الخصخصة لم يتم تبنيها إلا سنة 1989 وهذا تزامنا مع التحولات السياسية التي أدخلت الجزائر عهد التعددية الحزبية.
- (iv) لقد لجأت الجزائر إلى الاقتراض من البنوك الخاصة تقديرا منها أن مدة الأزمة الاقتصادية محدودة، وأن تراجع سعر النفط هو أمر ظرفي فقط. إلا أنه ومع مرور الوقت واستفحال الأزمة دخلت الجزائر في حلقة مفرغة من الاقتراض، ووصل الأمر بالخزينة العمومية إلى "العجز المزمن". مما دفع بالحكومة الجزائرية لإعادة النظر في سياسة الاقتراض من خلال التوجه لقروض صندوق النقد الدولي. والجدير بالإشارة أن البنوك الخاصة تتميز بميزتين: ارتفاع نسب الفائدة، وقصر المدة المحددة لتسديد القروض.
- (v) خزنادر ورده، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوي قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012، ص.39.
- (vi) نفس المرجع، ص.41.

(vii) صدر أول قانون يسمح بعملية خصخصة القطاعات العمومية في المادتين 24 و25 من قانون المالية التكميلي لسنة 1994. حيث سمحت المادة 24 من القانون بالتنازل عن أصول المؤسسات العمومية للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين. كما نصت المادة 25 من

نفس القانون على الفتح الجزئي للرأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية وإخضاع هذا النوع من العمليات إلى نصوص القانون التجاري.

(viii) **العلاج بالصدمة:** هو مصطلح للاقتصادي الأمريكي جيفري ساكس Jeffery Sachs وقد استعمله للدلالة على الطريقة السريعة وغير المتدرجة التي تبنتها روسيا الاتحادية في إصلاحاتها الاقتصادية الرامية إلى تحرير أسواقها.

(ix) Ivan Martin, **Algeria's Political Economy (1999-2002): An Economic Solution to the Crisis**, The Journal of North African Studies, Vol. 8, N° 2, Summer 2003, P.08.

(x) تميزت مرحلة الخصخصة بين 1995 و2001 بصور الأمر 95-22 الصادر شهر أوت من عام 1995 والذي يسمح بخصخصة الرأس المال الاجتماعي للمؤسسات المملوكة للدولة أو للوحدات الاقتصادية المستقلة للمؤسسات العمومية مع عدم تطرق الأمر لإمكانية خصخصة القطاعات العمومية الإستراتيجية كقطاع النفط. ويعد هذا الأمر المرجع الأساسي للخصخصة في الجزائر. وقد تم تعديل هذا الأمر بموجب الأمر 97-12 الصادر في مارس 1997 وهذا للمعارضة الكبيرة التي واجهها القانون.

(xi) Ivàn Martin, **Op.cit.**, P.08.

(xii) Thierry Geiger(Ed), **The Global Enabling Trade Report 2014**, World Economic Forum, Geneva: World Economic Forum Publications, 2014, P.52.

(xiii) Garbis Iradian, Stefania Bazzoni, Hervé Joly, **Algeria: Recent Economic Development**, Washington, D.C., International Monetary Fund, August 2000, P.51.

(xiv) World Trade Organization (WTO), **Trade Data: Algeria**
http://stat.wto.org/CountryProfile/WSDBCountryPFView.aspx?Language=E&Country=DZ

(تاريخ استعمال الملف 2015/03/01)

(xv) ديدوح شكرية، **أفاق تنظيم سوق العمل للاقتصاديات في حالة تحول: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص.160.

(xvi) L'organisation Mondiale du Commerce (O.M.C), **Rapport sur le Commerce Mondial 2003**, Publications de L'O.M.C, 2003, P.119.

(xvii) Joseph Stiglitz, Andrew Charlton, **Fair Trade for All**, New York: Oxford University Press, 2005, P.172.

(xviii) Isabelle Werenfels: **باحثة مشاركة بمركز Wissenschaft and Politik لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.**

(xix) Isabelle Werenfels, **Obstacles to Privatization of State-Owned Industries in Algeria: The Political Economy of a Distributive Conflict**, The Journal of North African Studies, Vol.7, N.01, (Spring 2002), London: Frank Class, P.02.

(xx) Mehdi Abbas, **L'accession de L'Algérie à L'O.M.C : Entre Ouverture Contrainte et Ouverture Maîtrisée**, Grenoble : Laboratoire d'économie et de la production et de l'intégration internationale (LEPII), 2009, P.08.

(xxi) Ivàn Martin, **Op.cit.**, P.12.

(xxii) Transparency International, **Corruption Perceptions Index 2014**, Cambridge : Cambridge University Press, 2014, P.10.

(xxiii) يرتبط حساب **مؤشر الحرية الاقتصادية** بعدة مؤشرات فرعية ويتعلق الأمر بالمؤشرات التالية: 1- مؤشر حجم الحكومة والذي يدخل كل العوامل التي تعكس مدى تدخل الحكومة في التأثير على الأوضاع الاقتصادية في الدولة (كالاستهلاك، الضرائب، التحويلات المالية، الدعم المقدم للسلع والاستثمارات المحلية)، وبعد تراجع تدخل الدولة عاملا محفزا للحرية الاقتصادية. 2- مؤشر القانون التجاري والاقتصادي وضمان حقوق الملكية، بما في ذلك حيادية القضاء وتطبيق القانون على الجميع دون تمييز. 3- مؤشر الوصول إلى الأموال الصحيحة، والمرتبطة أساسا بالسياسات النقدية في الدولة (سرعة نمو الأموال المتداولة والتضخم). 4- حرية التجارة الدولية بما في ذلك الرسوم الجمركية وغير الجمركية الممارسة على تنقل السلع والأموال. 5- قانون الائتمان، والعمل والمشاريع التجارية والحد الأدنى من الأجور والبيروقراطية.

(xxiv) Economic freedom network, **Level of Economic Freedom : Algeria**
http://www.freetheworld.com/countrydata.php?country=C1&x=5&y=10%20MARKET%20AC. (14/03/2015)

(xxv) Mourad Ouchichi, **Etat et Marché : Rapport Et Dynamiques Pour Les Pays Maghrébines : Cas De L'Algérie**, P.11.

http://www.iefpedia.com/france/wp-content/uploads/2009/12/OUCHICHI-Mourad.pdf (تاريخ الاستعانة بالملف)
2015/02/23)

(xxvi) **مؤشر التنافسية العالمي :** هو يعبر عن القدرة التنافسية للاقتصاديات الوطنية وهو محصور بين قيمتي 1 و 7 ، حيث كلما اقتربت القيمة من واحد 1 دل على قدرة تنافسية ضعيفة، بالمقابل كلما اقتربت من قيمة 7 دل على قدرة تنافسية قوية.

(xxvii) World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2014-2015**, Geneva: World Economic Forum, 2014, P.13.